



الرباط ، 02 مايو 2012

## تأمين الفضاء الإلكتروني بالمغرب العربي سيساهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد الرقمي

سعيًا إلى تحقيق التنمية المندمجة والنمو، تعتمد بلدان المغرب العربي بشكل متزايد على تطوير الأنظمة المعلومات الرقمية والخدمات عن بعد. وقد أصبحت الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني من الممارسات الجديدة التي تميز الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلداننا. وفي هذا السياق، أصبح من الضروري تعزيز النصوص القانونية القائمة لتواكب التغير السريع الذي يعرفه هذا القطاع وذلك لتعزيز الثقة في الاقتصاد القائم على المعرفة وتشجيع الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وتفاذي الانزلاقات والتجاوزات المحتملة.

تولي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة اهتماما خاصا لسلامة الفضاء الإلكتروني وذلك من خلال مبادرة مجتمع المعلومات الإفريقي التي أطلقت في عام 1996. حيث تقدم اللجنة في هذا الإطار دعما متواصلا للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية من خلال سلسلة من الإجراءات لتعزيز مجتمع المعلومات وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة.

وسعيًا منه إلى دعم بلدان المنطقة دون الإقليمية في صياغة النصوص القانونية الملائمة، وفقا للمعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال، ينظم مكتب شمال أفريقيا للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ورشة عمل إقليمية حول مجانسة التشريعات السيبرانية بالمغرب العربي، بالتعاون مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي (الرباط 09-11 مايو/أيار 2012).

سيشارك في هذه الورشة عدد من المختصين في المجال القانوني والقضائي والأكاديميين والخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب مسؤولين يمثلون عدة قطاعات حكومية بالدول المغربية الخمس. للتذكير، سبق لمكتب شمال إفريقيا أن عقد في الرباط في يوليو/تموز 2010، بشراكة مع المجلس الأوروبي ومايكروسوفت، اجتماعا حول مجانسة الإطار القانوني للسلامة السيبرانية في شمال أفريقيا ومكافحة الجرائم الإلكترونية.

باعتماد مقاربة منسجمة ومنسقة وتشارورية، تهدف ورشة العمل التي ستفتتح في 9 مايو إلى تحديد الخطوط الرئيسية لوضع فعلي لإطار قانوني متنسق يمكن من تعزيز الأمن السيبراني في المنطقة المغربية. كما ستشكل فرصة للمشاركين لتعميق فهمهم لتحديات ورهانات مجتمع المعلومات، بما في ذلك مكافحة الجرائم الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية وتأمين المعاملات التجارية والمالية، إلخ. كما تهدف إلى مساعدة البلدان المغربية على احترام التزاماتها وتعهداتها إزاء القمة العالمية حول مجتمع المعلومات (التي عقدت في جنيف في عام 2003 وتونس في عام 2005)، لتعزيز ثقة المستخدم وحماية البيانات وسلامة الشبكات إضافة إلى الحماية من التهديدات القائمة والمحتملة المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتم عرض بعض المبادرات الناجحة من مختلف أنحاء القارة الأفريقية وذلك لتمكين المشاركين من تبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال.

في ختام ورشة العمل هذه، سيعمل المشاركون على صياغة التوصيات الملائمة بهدف وضع إطار قانوني مناسب لتعزيز الأمن السيبراني في منطقة المغرب العربي. ومن المتوقع أيضا أن تقدم مقترحات ملموسة للمراحل المقبلة من أجل خدمة أهداف التكامل الإقليمي على جميع المستويات.